

، كما أشارت كثير من الدراسات والبحوث العلمية (نظرية وتطبيقية) أن الطفل الذي يعاني من خبرات حياتية مضطربة وغير مشبعة لاحتياجاته الأساسية البيولوجية أو النفسية الاجتماعية المكتسبة يغلب عليه أن يتصف بضعف بنائه النفسي والاجتماعي مستقبلاً. وكذلك حقه في الأمن النفسي ألا يقع فريسة لأي شكل من أشكال الإساءة النفسية من رفض أو إهمال أو تهديد بسحب الحب أو التخلص منه أو معارضة، وأن عدم تلبية أي من هذه الحقوق الأساسية للطفل – التي نصت عليها المواثيق العالمية لحماية الطفل – إنما تمثل إساءة للطفل وتنبئ باضطراب محتمل في صحته البدنية والنفسية مستقبلاً. وتوجد العديد من الأسر ذات الأثر السلبي على تنشئة الفرد منها الأسرة النابذة والأسرة المستسلمة والأسرة المستبدة والأسرة المفسدة وكل تلك النماذج الأسرية كانت دافعاً لاهتمام المنظمات العالمية – في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة لإغاثة الطفل (اليونيسيف) لحشد كل الطاقات والجهود على اختلاف مستوياتها ونوعياتها لحماية الأطفال والضعفاء من المخاطر التي تواجههم في جوانب الحياة المتعددة سواء كانت تعليمية أم صحية أم نفسية أم اجتماعية، وليس أدل على ذلك من النجاح في عقد مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل عام ١٩٩٠ واعتبار العقد الأخير من القرن الماضي هو عقد حماية الطفل ، كل ذلك من أجل وضع حد للعنف في حين يذكر سعيد حسني العزة (٢٠٠٢) أن نسبة انتشار الاضطرابات النفسية بين الأطفال متفاوتة إلى درجة كبيرة وتشير الدراسات إلى نسبة تتراوح ما بين ١-١٥% إلى أن النسبة المعتمدة في كل الدول هي %٢٠ وتشير الدراسات أن نسبة